ISSN: 2706-6495

أثر إدارة الأزمات الاستراتيجية على الأمن الإقليمي (دراسة حالة دولة ليبيا)

The Impact of Strategic Crisis Management on Regional Security

(Case Study of the State of Libya)

إعداد الدكتور/ أمجد إسماعيل غندور

أستاذ مساعد، ادارة أعمال، كلية الإمام الهادي، جمهورية السودان

Email: lowlowtg@gmail.com

مستخلص الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إدارة الأزمة في ليبيا على خلق جو من التوتر حيث لازال الصراع يتطور اليوم تلو الآخر وتزداد المخاطر على الدولة واستمراره أثر بشكل كبير على دول الإقليم لذلك برزت مشكلة الدراسة والتي تقود للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما أثر إدارة الأزمات على الأمن الإقليمي بالتركيز على دولة ليبيا وقد انبثق منه ما هو مفهوم إدارة الأزمة وماهي متطلباتها وما هو مفهوم الأمن الإقليمي، ما أثر المتغيرات الاجتماعية في ليبيا على الأمن الإقليمي.

فقد دارت فرضية الدراسة الرئيسية في أنه توجد علاقة بين أدارة الأزمة في ليبيا والأمن الإقليمي وتفرعت من هذه الفرضية الفرضيات الآتية: هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي. هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي. هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي. هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي

لتحقيق أغراض الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي لدارسة الحالة والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستقرائي لإثبات صحة الفروض والمنهج الإستنباطي ليوضح فروق الوقت. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:- الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية وحسب، فقد تبيَّنا من خلال الحالة الليبية أنّ غياب العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، وخطط التنمية المستدامة الواعدة والأهم غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا، والتهديدات الأمنية ليست وليدة البيئة الداخلية فحسب، فمن خلال الدراسة تبين لنا أنّ البعد الخارجي مهم في تغذية بواعث الأزمة وتمديدها عبر التدخلات الخارجية، التي تُعبّر عن تنافس مصالح الدول المتدخلة ولو على حساب مصلحة أمن واستقرار البلد محل الأزمة، وخطر الأزمة الليبية يتعدى حدود جوارها الإقليمي بل بلغت آثارها إلى دول شمال المتوسط عبر موجات الهجرة غير الشرعية وآثارها على تلك الدول.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات، الأمن الإقليمي، الأزمات الاستراتيجية، دولة ليبيا

ISSN: 2706-6495

The Impact of Strategic Crisis Management on Regional Security (Case Study of the State of Libya)

Abstract

The problem of studying the lack of management of the crisis in Libya was to create an atmosphere of tension as the conflict continues to develop day after day and the risks to the state and its impact on the countries of the region have increased significantly, so the study problem emerged leading to answer the following main question: What is the impact of crisis management on security And the regional concept of regional security. What is the impact of social changes in Libya on regional security? The main hypothesis of the study is that there is a relationship between crisis management in Libya and regional security. The following hypotheses are derived from this hypothesis: There is a relationship between political variables in Libya and regional security. There is a relationship between security variables in Libya and regional security. There is a relationship between economic variables in Libya and regional security. There is a relationship between social variables in Libya and regional security

To achieve the purposes of the study, the descriptive approach to the case study, the historical approach to tracking the previous studies, and the inductive method for the validation of hypotheses and the deductive approach were used to explain the differences in time. The study reached a number of results, the most important of which are: In the Libyan case, we have found that the absence of social justice, equal economic opportunities, promising sustainable development plans and, most importantly, the absence of a state of institutions has facilitated the crisis in Libya. The security dimension is not only conducive to the internal environment. The study shows that the external dimension is important in feeding the crisis and its spread through external interventions, which reflect the competing interests of the intervening countries, even at the expense of the country's security and stability interests. The threat of the Libyan crisis extends beyond the borders of its regional neighbors, but its effects have reached the countries of the North of the Mediterranean through the waves of illegal immigration and their effects on those countries.

Keywords: Crisis management, Regional security, Strategic crises, the state of Libya

1. مقدمة

أصبح مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات انتشاراً في العصر الحديث بالنظر إلى مشاهده ويشهده العالم من أزمات عديدة سياسية، اقتصادية، أمنية، اجتماعية وبيئية ظل عصر الفضاء الرقمي، فالأزمات الدولية وبخاصة الاقتصادية والمالية والسياسية منها التي يشهدها النظام المالي العالمي تطال آثارها كافة الدول مما شكل أثرا فاعلا على البيئة الاستراتيجية.

يعتمد أساس دراسة الأزمة الليبية على تتبع مسارات ثورة 17 فبراير وتوجهاتها تعكس طبيعة توجهات النظام السياسي الداخلي إضافة إلى أنها تحدد مساراته وأبعاده السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وتضمنت هذه الدراسة تلك الأبعاد والعوامل التاريخية والجغرافية التي تلعب دوراً مباشراً في رسم مسارات تلك الأزمة وتأثيرها على الأمن الإقليمي.

1.1. مشكلة الدراسة

أثر عدم أدارة الأزمة في ليبيا على خلق جو من التوتر حيث لازال الصراع يتطور اليوم تلو الآخر وتزداد المخاطر على الدولة واستمراره أثر بشكل كبير على دول الإقليم لذلك برزت مشكلة الدراسة والتي تقود للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر أدارة الأزمات على الأمن الإقليمي بالتركيز على دولة ليبيا؟ وقد انبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم إدارة الأزمة؟
2. ماهي متطلبات إدارة الأزمة؟
3. ما مفهوم الأمن الإقليمي؟
4. ما أثر المتغيرات الاجتماعية في ليبيا على الأمن الإقليمي؟

2.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق الآتي:

1. التعرف على مدي تأثير المتغيرات السياسية في ليبيا على الأمن الإقليمي.
2. التعرف على مدي تأثير المتغيرات الأمنية في ليبيا على الأمن الإقليمي.
3. التعرف على مدي تأثير المتغيرات الاقتصادية في ليبيا على الأمن الإقليمي.
4. التعرف على مدي تأثير المتغيرات الاجتماعية في ليبيا على الأمن الإقليمي.

3.1. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1. المساهمة في توفير معلومات وبيانات عن الأزمات في ليبيا ومدي تأثيرها على دول الجوار الإقليمي
2. يوفر معلومات عن التهديد للامنا للقومي السوداني باعتباره من ضمن دول الجوار الليبي.
3. فتح آفاق لبحوث جديدة.

ISSN: 2706-6495

4.1. فروض الدراسة

بهدف الوصول إلى إجابات سليمة للتساؤلات السابقة وحلول علمية للمشكلات المطروحة في هذه الدراسة ومن اجل تحقيق الغاية المرجوة منه فقد دارت فرضية الدراسة الرئيسية في أنه توجد علاقة بين أدارة الأزمة في ليبيا والأمن الإقليمي وتفرعت من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

1. هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي.
2. هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي.
3. هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي.
4. هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي.

5.1. نموذج الدراسة

تبحث هذه الدراسة الإقليمي). مدي دور المتغير المستقل (إدارة الأزمات) على المتغير التابع (الأمن الإقليمي).

شكل (1) نموذج الدراسة

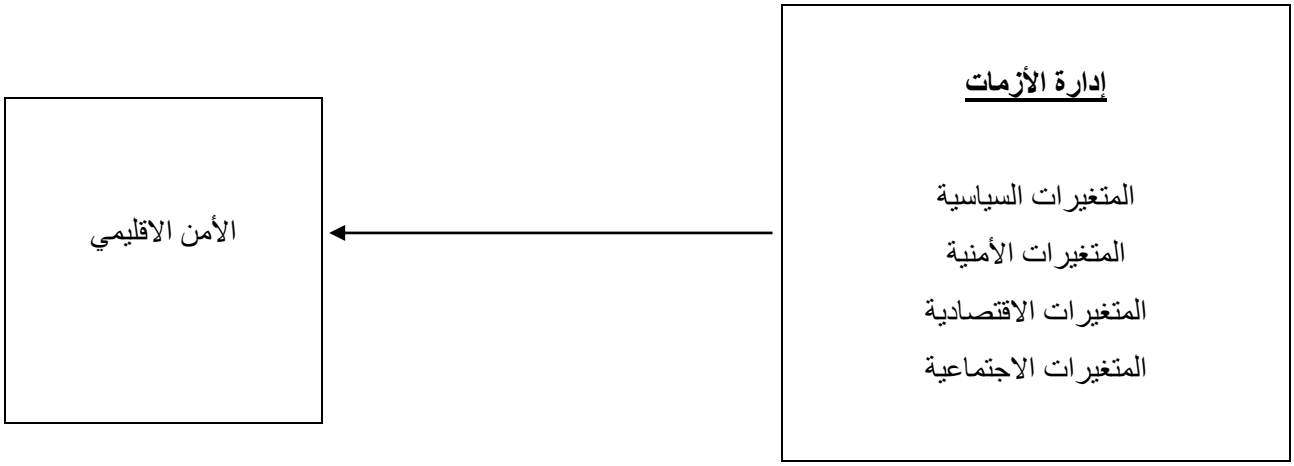

المصدر: إعداد الباحث 2022م

6.1. منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج الاستقرائي.

7.1. حدود الدراسة

1. الحدود المكانية. دولة ليبيا
2. الحدود الزمانية. يغطي الدراسة الفترة من 2018م - 2022م.

8.1. أدوات جمع البيانات

1. المصادر الأولية. تتمثل في الاستبيان والمقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص

والملاحظة

ب- المصادر الثانوية: تشمل الكتب والمراجع والتقارير والدراسات المتخصصة والمنشورات والدوريات ومواقع متفرقة من شبكة الانترنت

9.1. التعريفات الإجرائية

- إدارة الأزمات: هي الحالة التي يحقق الفرد من خلالها ذاته ويشبع رغباته مما يجعله مقبلا على عمله بحماس ويحرص على زيادة كفاءته الإنتاجية نتيجة لإشباع حاجاته ورغباته من خلال مزاولته لمهنته التي يعمل بها.
- الأمن الإقليمي: مجموعة من الأنشطة التي يؤديها الفرد والتي تعبر عن مستوي كفاءته في انجاز المهام والواجبات المنوط به.

المحور الأول: مفاهيم حول الاستراتيجية، إدارة الأزمات وأسبابها ومراحل حدوثه

مفهوم الاستراتيجية وتعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Strategy)، هي مفهوم ذو دلالة عسكرية، إذ استُخدمت في الحروب القديمة من أجل وضع الخطط المناسبة للإعداد للحرب قبل وقوعها، أو من أجل حماية المعسكر، أو الدولة من أيّ هجوم محتمل، لذلك تمّ تصنيف الاستراتيجية كفن من الفنون العسكرية، والذي يساهم في التعامل مع كافة الظروف التي تؤدي إلى الاستعداد لحالة الحرب. ومن تعريفات الاستراتيجية بأنها التالية: منن القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على مجموعة من الخطط الدقيقة، والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة، وتعرف أيضاً، بأنها الأفعال، والأساليب التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها، أو تطبيقها بشكل فعلي، لذلك من المهم الحرص على تعديل الاستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها، وحتى لا تؤثّر على مسار تَحقيق الأهداف بأسلوب صحيح.[1]

مبادئ الاستراتيجية

تعتمد الاستراتيجية على المبادئ التالية: وضع كافة الأهداف التي سيتم تحقيقها، وتُعتبر المبدأ الأول من مبادئ الاستراتيجية .الحرص على أن تتميّز الاستراتيجية بالمرونة، أي أن تكون سهلة التطبيق في بيئة العمل .تعدّ الاستراتيجية وسيلةً من الوسائل المساندة لوظيفة التخطيط الإداري .يجب أن تكون الاستراتيجية شاملة، ومتكاملة، أي ألا تغفل أي جزء من أجزاء الخطة التي سيتمّ تنفيذها .[2]

وظائف الاستراتيجية

1. تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجاباً وسلباً.
2. تحديد القوى والوسائل المتاحة واختيار الأكثر ملائمة من بينها.
3. تعبئة وحشد القوى والموارد اللازمة.
4. استغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.

1 محمد، خضر، مفهوم الاستراتيجيات، موقع موضوع الإلكتروني، 3 أبريل 2016م، www.mawdo3.com

2 المرجع السابق .

5. تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.
6. توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.
7. تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.

أنواع الاستراتيجيات

تتعدد أنماط الاستراتيجيات ويتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع من أجلة ومدى توافر الإمكانات التي يمكن استخدامها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات فيما يلي:

1. الاستراتيجية العقلانية:
2. الاستراتيجية التوجيهية :
3. الاستراتيجية السياسية الإدارية:

استراتيجية إدارة الأزمة

ينبغي أولاً معرفة مفهوم إدارة الأزمة وصناعتها قبل التطرق إلى استراتيجيتها. ففي الوقت الذي تمثل فيه صناعة الأزمات أو الإدارة بالأزمات علم وفن السيطرة على الآخرين من خلال أحداث الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف صناع الأزمة بهدف الإخضاع والابتزاز بعد خلق فوضى منظمة متحكم فيها، لذا تدعى أحيانا" بفن صناعة المؤامرات، يساعد على ذلك وجود مناخ من القلق والتوتر والشك. فأن إدارة الأزمة هي علم وفن السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها.

ترتكز عناصر إدارة الأزمة الناجحة على كل من الاتي: [3]

- الإنساني الفورية والسريعة إلى الأزمة.
- دفق متواصل وصريح من المعلومات.
- رسائل صادقة تلك التي تكون متسقة المحتوى.
- عرض الشفقة، أي التعامل الإنساني مع الضحايا.
- تركيز المتحدث الرسمي المتدرب بشخص واحد وتحديد وظيفته.

أنواع الأزمات:

1- حسب نوع ومضمون الأزمة.
2- حسب النطاق الجغرافي للأزمة
3- حسب حجم الأزمة
4- حسب المدى الزمني لظهور و تأثير الأزمة
5-حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة:
6- حسب أسباب الأزمات:
7- حسب طبيعة أطراف الأزمة:

3 شريف، سالم، حمد، إدارة الازمات، القاهرة، دار النشر، 2000م، ص 101.

مفاهيم وإبعاد الأمن الإقليمي

مفهوم الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي مقاربة مفاهمية يعتبر مفهوم الأمن من المصطلحات الأكثر إثارة للاختلاف لدى العديد من الباحثين لأن الأمن كمقاربة مفاهمية ليس من المفاهيم السهل تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، حيث تعددت مستويات الأمن بين ما هو وطني، وما هو إقليمي وما هو عالمي، حيث هذا الأخير الذي برز في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليدل على مجموعة من الدول المرتبطة مع بعضها البعض في إطار نظام إقليمي، والذي اختلفت تسمياته بين النظام الفرعي أو النظام الدولي الجزئي، يشتمل على مقومات تحدده وتضبط وظائفه[4].

مفهوم الأمن الإقليمي

تعريف الدكتور حامد ربيع "الأمن الإقليمي بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.[5]"

3. إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات المتبعة فى تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وطريقة إعداد أداتها،، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها للدراسة والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج، كما يتم توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وذلك على النحو التالي:

1.3. أداة الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال الدراسة العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على إعداد استبانة مكونة من قسمين:

القسم الأول: يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي:

1 / النوع.

2/ العمر.

3/ المؤهل التعليمي.

4/ التخصص العلمي.

5/ المهنة.

6/ سنوات الخبرة

4 حسين، محمد، الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة الدراسات اليمنية، العدد 48، مارس 2013، ص215 .

5 ربيع، حامد، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (مصر: دار الموقف العربي، 1984، ص 38

القسم الثاني: وشمل متغيرات الدراسة الأساسية: وهي محاور والتي من خلالها يتم التعرف فروض الدراسة. ويشتمل هذا القسم من عدد (41) عبارة وفقاً لما يلي:

جدول رقم (3-1) توزيع عبارات الاستبانة

م	محاور الدراسة	عدد الفقرات
1	هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي	8
2	هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي	7
3	هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي	8
4	هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي	8
إجمالي العبارات		31

المصدر: إعداد الباحث 2022

اعتمدت الدراسة في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، والذي يتراوح بين (أوافق بشدة ـــــ ولا أوافق بشدة)، وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

- إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1). وبناءً عليه كلما ارتفع الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك موافقة وكلما قلَّ الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك عدم موافقة.

2.3. تقييم أداة الدراسة:

ويتم تقييم واختبار أدوات القياس من خلال المقاييس التالية:

(1). اختبار ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يُعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة). ويستخدم لقياس الثبات معامل الفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل الفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة[1].

وقد تم التأكد من ثبات المقياس بإجراء الاختبار على عبارات كل فرضية من فرضيات الدراسة على حده وحساب معامل الثبات، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3-2) معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
إجمالي العبارات	31	0.858

المصدر إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS 2022

(1) د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS،(القاهرة: الدار الجامعية، 2005م)، ص 560.

من الجدول (3-2) نتائج إختبار الثبات أن قيم ألفا كرنباخ لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع محاور الإستبانة سواء كان ذلك لكل محور على حدا أو على مستوى جميع محاور الإستبانة حيث بلغت قيمة الفا كرنباخ للمقياس الكلى (0.858) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

(2). صدق المحكمين:

تم إجراء إختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع أما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث قام الباحث بعرض الإستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الاستراتيجية لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الإستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي أُقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الإستبانة في صورتها النهائية (أنظر ملحق).

3.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وفي هذه الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من اساتذة وموظفين وعمال، وتمَّ اختيار مفردات عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة (القصدية) وهى إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات معينة لا يتم الحصول عليها إلا من تلك الفئة المقصودة ، فطبيعة مشكلة وفرضيات هذا الدراسة يوجد لها اهتماماً مقدراً وسط مجتمع الدراسة وتم توزيع عدد (120) استبانة وتم استرجاع (100) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (100)%. بيانها كالآتي:

جدول (3-3) الاستبانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة%
استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	100	83
استبانات لم يتم إعادتها	20	17
استبانات غير صالحة للتحليل	0	0
إجمالي الاستبانات الموزعة	120	%100

المصدر: إعداد الباحث 2022م

4.3. الأساليب الإحصائية الوصفية

تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين.

4. تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

بهدف تحليل البيانات الشخصية لمعرفة مدي تمثيل إجابات الوحدات المبحوثة لمجتمع الدراسة ومن ثم تقديم إحصائيات وصفية للبيانات الشخصية وقد تم تلخيص البيانات في جداول وأشكال توضح قيم كل متغير لتوضيح عدد المشاهدات للقيمة الواحدة داخل المتغير في شكل أرقام ونسب مئوية.

1. توزيع عينة الدراسة في ضوء المتغير النوع

جدول رقم(4-1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	63	63.0
أنثي	37	37.0
المجموع	100	100.0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022م.

شكل رسم بياني (4-1) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير النوع.

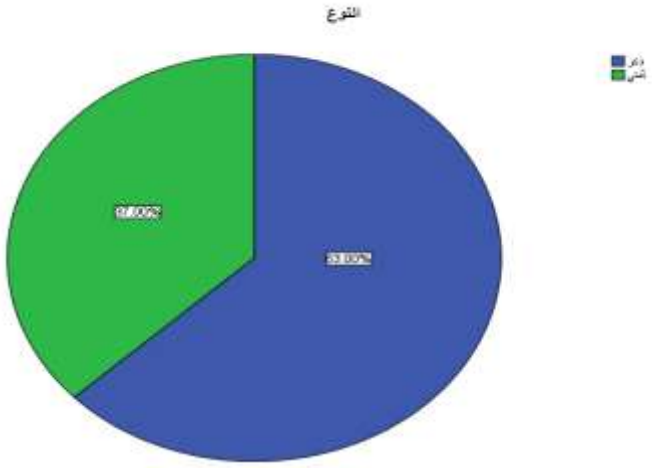

ويتضح من الجدول (4-1) والشكل(4-1) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم 63% أما الإناث فقد بلغت نسبتهم 37% من إجمالي العينة الكلية وهذه النتيجة يعتبرها الباحث أن نسبة الذكور كبيرة وهذا النسبة تدل على أن أغلب أفراد العنية من الذكور.

2. توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير العمر:

تم التعريف على الفئات العمرية المختلفة والتي ينتمي إليها كل فرد من أفراد العينة وذلك بإعطاء المبحوثون الإجابات الآتية:

جدول رقم (4-2) يوضح توزيع العينة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	35.0	35
من 30 سنة إلي أقل من 35 سنة	26.0	26
من 35الي أقل من 40 سنة	17.0	17
40 سنة فأكثر	22.0	22
المجموع	100.0	100

شكل رسم بياني (4-2) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير العمر.

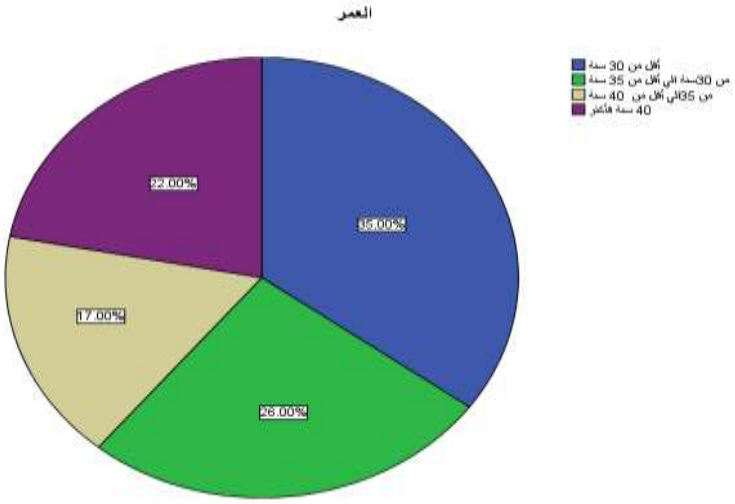

يتضح من الجدول (4-2) والشكل (4-2) أن غالبية أفراد العينة تقل أعمارهم من 30 سنة وبلغت نسبتهم 35% بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين30 وأقل من 35 سنة حيث بلغت نسبتهم 26% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة فأكثر بلغت نسبتهم 22% بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 وأقل من 40 سنة بلغت نسبتهم 17% يتضح من الدراسة أن أغلب أفراد العينة تقل أعمارهم عن 30 سنة.

3. توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (4-3) يوضح توزيع العينة حسب المؤهل التعليمي

البيان	التكرار	النسبة
بكالوريوس	35.0	35
دبلوم عالي	26.0	26
ماجستير	17.0	17

ISSN: 2706-6495

دكتوراه	22.0	22
المجموع	100.0	100

شكل رسم بياني (4-3) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المؤهل العلمي

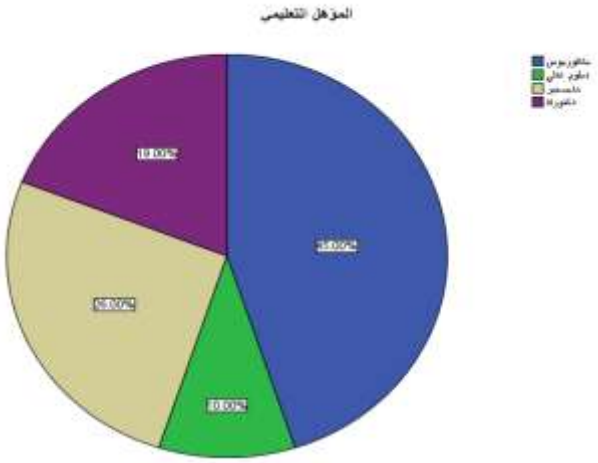

من الجدول (4-3) يتضح أن أغلب أفراد العينة من حملة البكالوريوس حيث مثلوا بنسبة 35% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الدبلوم العالي 26% وثم يليهم حملة الدكتوراه وبلغت نسبتهم 22% بينما الأقلية هم من حملة الماجستير مثلها بنسبة 17% مما يدل على أن أغلب أفراد العينة من حملة البكالوريوس.

4. توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير التخصص العلمي

جدول رقم (4-4) يوضح توزيع العينة حسب التخصص العلمي

البيان	التكرار	النسبة
علوم حاسوب	9	9.0
نظم معلومات محاسبية	5	5.0
نظم معلومات إدارية	3	3.0
تقنية معلومات	4	4.0
إدارة أعمال	6	6.0
اقتصاد	6	6.0
أخري	67	67.0
المجموع	100	100.0

ISSN: 2706-6495

شكل رسم بياني (4-4) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير التخصص العلمي.

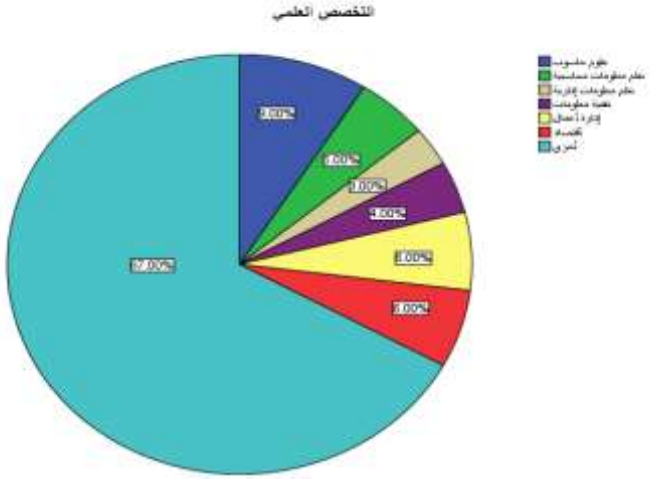

يتضح من الجدول(4-4) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة من تخصصات أخري بلغت نسبتهم 67% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة المتخصصين علوم حاسوب 9% ونسبة المتخصصين في إدارة الأعمال والاقتصاد 6% وبلغت نسبة المتخصصين نظم معلومات محاسبية 5% من أفراد العينة أما أفراد العينة من تخصص تقنية معلومات بلغت نسبتهم 4% بينما بلغت نسبة المتخصصين نظم معلومات إدارية 3% مما يدل على أن أغلب من التخصصات الأخرى من إجمالي العينة المبحوثة.

5. توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المهنة:

جدول رقم (4-5) يوضح توزيع العينة حسب المهنة

البيان	التكرار	النسبة
طالب	4	4.0
معلم	33	33.0
موظف	51	51.0
أخري	12	12.0
المجموع	100	100.0

ISSN: 2706-6495

شكل رسم بياني (4-5) يوضح توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير المهنة

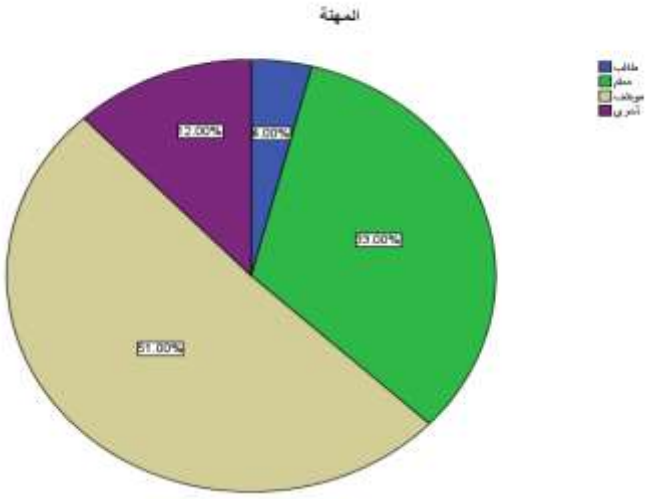

يتضح من الجدول (4-5) أن أغلب أفراد العينة من الموظفين وكانت نسبتهم 51% ثم يليهم من المعلمين وكانت نسبتهم 33% وأما الأخرى وكانت نسبتهم 12% والطلاب كانت نسبتهم 4% مما يدل على أن أغلب أفراد العينة من الموظفين.

6: توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (4-6) يوضح توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	35	35
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	35	35
من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	6	6
من 15 سنوات وأقل من 20سنة	12	12
من 20 سنة فأكثر	12	12
المجموع	100	100.0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015م

ISSN: 2706-6495

شكل رسم بياني (4-6) توزيع عينة الدراسة في ضوء متغير سنوات الخبرة.

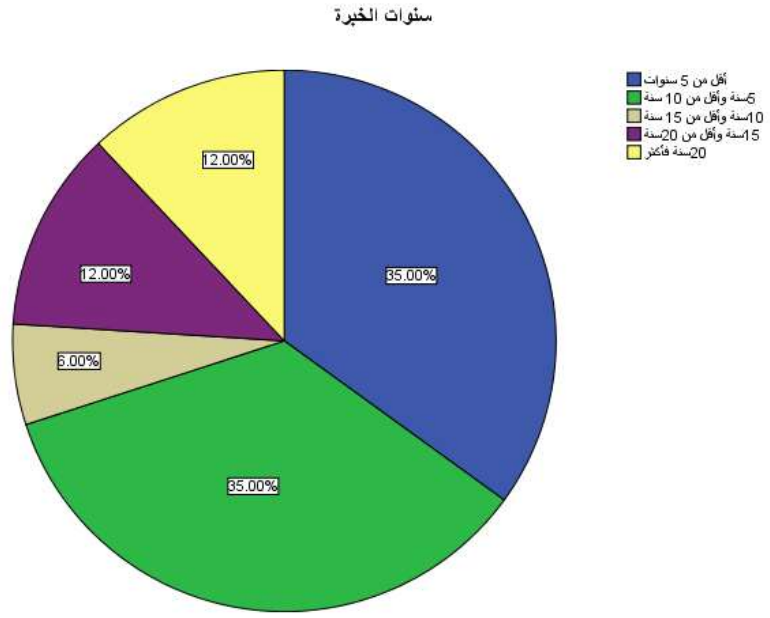

يتضح من الجدول أعلاه (4-6) أن أغلب أفراد العينة لهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات والذين تتراوح خبراتهم ما بين 5 وأقل من 10سنة بلغت نسبتهم 35% بينما بلغت نسبة الذين تزيد خبرتهم عن 20 سنة فأكثر و الذين تتراوح خبراتهم ما بين 15 وأقل من سنة فقد بلغت نسبتهم 12% بينما بلغت نسبة الذين تتراوح خبراتهم بين 10وأقل من 15 سنة 6% وهذه النتيجة توضح أن معظم العاملين خبراتهم أقل من 5 سنوات ما بين 5 وأقل من 10سنة.

تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة

يشتمل هذا المبحث على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض الدراسة وذلك وفقاً للخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات فروض الدراسة

وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي تُوضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة.

2/ التحليل الإحصائي لعبارات فروض الدراسة

وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية.

تحليل بيانات الفرضية الأولى

هنالك علاقة بين المتغيرات السياسية في ليبيا والأمن الإقليمي

أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

ISSN: 2706-6495

جدول رقم (4-7) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي	64	64.0	24	24.0	9	9.0	2	2.0	1	1.0
تطبيق نظام الحكم الأهلي في المحليات يزيد من عملية ضبط الأمن الإقليمي	55	55.0	29	29.0	8	8.0	6	6.0	2	2.0
توفر البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية يزيد من استقرار الأمن الإقليمي	59	59.0	17	17.0	20	20.0	4	4.0	0	0.0
إشراك كافة شرائح المجتمع في عمليات الرقابة الأمنية يزيد من تمكين الأمن الإقليمي	55	55.0	29	29.0	11	11.0	5	5.0	0	0.0
منظمات المجتمع المدني والشرطة المجتمعية لها الدور الفعال في ضبط الأمن الإقليمي	43	43.0	45	45.0	7	7.0	1	1.0	4	4.0
توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الايجابي في تحقيق الأمن	42	42.0	33	33.0	11	11.0	9	9.0	5	5.0
اختيار الكوادر المؤهلة والتدريب المستمر للعاملين في القطاعات العسكرية يؤدي إلى استقرار الأمن	46	46.0	28	28.0	12	12.0	10	10.0	4	4.0
توفير فرص العمل للطلاب وإتاحة المجال لذوي الخبرة السياسية يزيد من فكرة الوطن الواحد أمنياً	63	63.0	22	22.0	7	7.0	6	6.0	2	2.0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022

يتضح من الجدول رقم (4-7) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على (التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (88) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9) %.

2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق نظام الحكم الأهلي في المحليات يزيد من عملية ضبط الأمن الإقليمي حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم(8) %.

3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون (على توفر البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية يزيد من استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (76) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20) %.

4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على (أن إشراك كافة شرائح المجتمع في عمليات الرقابة الأمنية يزيد من تمكين الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (84% بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (5) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11) %.

5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (منظمات المجتمع المدني والشرطة المجتمعية لها الدور الفعال في ضبط الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (88) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك(5) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان (توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الايجابي في تحقيق الأمن) حيث بلغت نسبتهم (75) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (14) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11) %.

7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (اختيار الكوادر المؤهلة والتدريب المستمر للعاملين في القطاعات العسكرية يؤدي إلى استقرار الأمن) حيث بلغت نسبتهم (74) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (14) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) %.

8. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (توفير فرص العمل للطلاب وإتاحة المجال لذوي الخبرة السياسية يزيد من فكرة الوطن الواحد أمنياً) حيث بلغت نسبتهم (85) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والإنحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

جدول رقم (4-8) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي	.82241	3.5200	موافق بشدة	8
تطبيق نظام الحكم الأهلي في المحليات يزيد من عملية ضبط الأمن الإقليمي	.98775	3.7100	موافق بشدة	4
توفر البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية يزيد من استقرار	.92872	3.6900	موافق بشدة	5

الأمن الإقليمي				
إشراك كافة شرائح المجتمع في عمليات الرقابة الأمنية يزيد من تمكين الأمن الإقليمي	.86713	3.6600	موافق بشدة	6
منظمات المجتمع المدني والشرطة المجتمعية لها الدور الفعال في ضبط الأمن الإقليمي	.92747	3.7800	موافق	3
توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الايجابي في تحقيق الأمن	1.16324	4.0200	موافق بشدة	1
اختيار الكوادر المؤهلة والتدريب المستمر للعاملين في القطاعات العسكرية يؤدي إلى استقرار الأمن	1.16324	3.9800	موافق بشدة	2
توفير فرص العمل للطلاب وإتاحة المجال لذوي الخبرة السياسية يزيد من فكرة الوطن الواحد أمنياً	.99270	3.6200	موافق بشدة	7
إجمالي متوسط العبارات		26.32		

يتضح من الجدول رقم (4-8) ما يلي:

1/ إن جميع العبارات التي تُعبر عن عبارات (الفرضية الأولي) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الأولي) من وجهة نظر العينة هي (توعية الطلاب والعاملين بأجهزة الدولة بمفهوم الأمن الإقليمي سيكون له الأثر الايجابي في تحقيق الأمن) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.0200) بانحراف معياري (1.16324) وأقل عبارة هي (التغيير في لامركزية الحكم المحلي يؤثر على ثبات الأمن الإقليمي) حيث بلغ متوسط العبارة (3.5200) بانحراف معياريي (.82241).

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (26.32) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الأولي).

تحليل بيانات الفرضية الثانية

هنالك علاقة بين المتغيرات الأمنية في ليبيا والأمن الإقليمي أولا" التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية، وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

جدول رقم (4-9) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
كلما زاد عدد الكوادر المؤهلين في قطاعات الأمن قلل من اختراق النواحي الأمنية	48	48.0	39	39.0	2	2.0	11	11.0	0	0.0
استخدام التكنولوجيا الحديثة في أنظمة	32	32.0	45	45.0	7	7.0	14	14.0	2	2.0

الدولة يؤثر في علمية ضبط الأمن الإقليمي										
عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية	43	43.0	46	46.0	7	7.0	4	4.0	0	0.0
ممارسة الدكتاتورية لنظام الحزب الحاكم يؤدي إلى زعزعة الأمن وعدم توحيد الصف	50	50.0	24	24.0	14	14.0	10	10.0	2	2.0
استخدام المرونة الأمنية في رقابة دخلاء المجتمع يزيد من ضبط الأمن الداخلي	44	44.0	22	22.0	13	13.0	14	14.0	7	7.0
عدم السماح للملشيات والمارقين عن نظام الدولة من ممارسة التخريب يكون له الأثر الايجابي في ضبط الأمن	38	38.0	28	28.0	22	22.0	10	10.0	2	2.0
الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن	44	44.0	22	22.0	13	13.0	14	14.0	7	7.0

يتضح من الجدول رقم (4-9) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (كلما زاد عدد الكوادر المؤهلين في قطاعات الأمن قلل من اختراق النواحي الأمنية) حيث بلغت نسبتهم (87) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (11) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2) %.

2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (استخدام التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الدولة يؤثر في علمية ضبط الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (77) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (16) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية) حيث بلغت نسبتهم (89) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ممارسة الدكتاتورية لنظام الحزب الحاكم يؤدي إلى زعزعة الأمن وعدم توحيد الصف) حيث بلغت نسبتهم (74) % بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (12) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14) %.

5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (استخدام المرونة الأمنية في رقابة دخلاء المجتمع يزيد من ضبط الأمن الداخلي) حيث بلغت نسبتهم (66) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (21) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) %.

6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن عدم السماح للمليشيات والمارقين عن نظام الدولة من ممارسة التخريب يكون له الأثر الايجابي في ضبط الأمن حيث بلغت نسبتهم (66) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (12) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22) %.

7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن حيث بلغت نسبتهم (66) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (21) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) %.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والإنحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

جدول رقم (4-10) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
كلما زاد عدد الكوادر المؤهلين في قطاعات الأمن قلل من اختراق النواحي الأمنية	.94409	.76003	موافق بشدة	6
استخدام التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الدولة يؤثر في علمية ضبط الأمن الإقليمي	1.06453	4.0900	موافق	4
عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية	.76647	.72003	موافق	7
ممارسة الدكتاتورية لنظام الحزب الحاكم يؤدي إلى زعزعة الأمن وعدم توحيد الصف	1.10554	3.9000	موافق بشدة	5
استخدام المرونة الأمنية في رقابة دخلاء المجتمع يزيد من ضبط الأمن الداخلي	1.32200	4.1800	موافق بشدة	3
عدم السماح للمليشيات والمارقين عن نظام الدولة من ممارسة التخريب يكون له الأثر الايجابي في ضبط الأمن	1.08711	4.1000	موافق بشدة	2
الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن	1.32100	4.1800	موافق بشدة	1
إجمالي متوسط العبارات		21.93006		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2022

يتضح من الجدول رقم (4-10) ما يلي:

1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات (الفرضية الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الثانية) من وجهة نظر العينة هي (الاستعانة بذوي الخبرات الأمنية لإقامة الدورات الأمنية للكوادر العاملة في القطاع الحكومي يزيد من ضبط الأمن) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.1800) بانحراف معياري (1.32100) وأقل عبارة هي (عدم الثبات في السياسات المحلية يؤثر في ضبط الرقابة الأمنية ويزيد من شتات الأحزاب الوطنية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.7200) بانحراف معياري (.76647).

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (21.93006) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الثانية).

تحليل بيانات الفرضية الثالثة

هنالك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية في ليبيا والأمن الإقليمي

أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

جدول رقم (4-11) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
يؤثر سعر الصرف عند ارتفاعه على الأمن الإقليمي من ناحية اقتصادية	53	53.0	28	28.0	14	14.0	1	1.0	4	4.0
شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي	43	43.0	30	30.0	13	13.0	8	8.0	6	6.0
تؤثر المنتجات المحلية على زعزعة الأمن الإقليمي من ناحية احتكارها وزيادة الضريبة عليها	59	59.0	25	25.0	6	6.0	5	5.0	5	5.0
ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي	26	26.0	18	18.0	16	16.0	34	34.0	6	6.0
ارتفاع نسبة البطالة في شرائح المجتمع تؤدي إلى عدم استقرار الأمن الإقليمي بسبب التجمعات	43	43.0	41	41.0	5	5.0	9	9.0	2	2.0
كلما زادت القيمة الزمنية للنقود أدت إلى فقدان التكلفة التاريخية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين يؤثر في الأمن القومي	52	52.0	31	31.0	10	10.0	7	7.0	0	0.0
استخدام السياسات النقدية الغير ناجحة يؤثر على استقرار الأمن الإقليمي	49	49.0	32	32.0	13	13.0	4	4.0	2	2.0

تقليل الإنفاق الحكومي وضعف القوة الشرائية وندرة الموارد الطبيعية يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ويؤثر على الأمن الإقليمي	30	30.0	37	37.0	15	15.0	15	15.0	3	3.0

يتضح من الجدول رقم (4-11) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (يؤثر سعر الصرف عند ارتفاعه على الأمن الإقليمي من ناحية اقتصادية) حيث بلغت نسبتهم (81) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (5) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14) %.

2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي حيث بلغت نسبتهم (73) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (14) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم(13) %.

3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تؤثر المنتجات المحلية على زعزعة الأمن الإقليمي من ناحية احتكارها وزيادة الضريبة عليها) حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (10) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6) %.

4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي)
حيث بلغت نسبتهم (44) % بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (40) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %.

5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ارتفاع نسبة البطالة في شرائح المجتمع تؤدي إلى عدم استقرار الأمن الإقليمي بسبب التجمعات) حيث بلغت نسبتهم (84) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (11) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5) %.

6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على (كلما زادت القيمة الزمنية للنقود أدت إلى فقدان التكلفة التاريخية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين يؤثر في الأمن القومي) حيث بلغت نسبتهم (83) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (7) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10) %.

7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (استخدام السياسات النقدية الغير ناجحة يؤثر على استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (81) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك(6) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) %.

8. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تقليل الإنفاق الحكومي وضعف القوة الشرائية وندرة الموارد الطبيعية يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ويؤثر على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (67) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (18) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15) %.

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

جدول رقم (4-12) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
يؤثر سعر الصرف عند ارتفاعه على الأمن الإقليمي من ناحية اقتصادية	1.00880	.75003	موافق بشدة	6
شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي	1.19697	.04004	موافق بشدة	3
تؤثر المنتجات المحلية على زعزعة الأمن الإقليمي من ناحية احتكارها وزيادة الضريبة عليها	1.11083	.72003	موافق بشدة	7
ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي	1.32665	.76004	لا أوافق	1
ارتفاع نسبة البطالة في شرائح المجتمع تؤدي إلى عدم استقرار الأمن الإقليمي بسبب التجمعات	1.00524	.86003	موافق بشدة	4
كلما زادت القيمة الزمنية للنقود أدت إلى فقدان التكلفة التاريخية لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين يؤثر في الأمن القومي	.91099	.72003	موافق بشدة	8
استخدام السياسات النقدية الغير ناجحة يؤثر على استقرار الأمن الإقليمي	.95959	.78003	موافق بشدة	5
تقليل الإنفاق الحكومي وضعف القوة الشرائية وندرة الموارد الطبيعية يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ويؤثر على الأمن الإقليمي	1.12923	.24004	موافق بشدة	2
إجمالي العبارات		4.87027		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2022

يتضح من الجدول رقم (4-12) أدناه ما يلي:

1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات (الفرضية الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الثالثة) من وجهة نظر العينة هي (ارتفاع نسبة التضخم تؤثر على الأمن الإقليمي) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (7.6004) بانحراف معياري (1.32665) وأقل عبارة هي شح السلع والخدمات له التأثير المباشر على الأمن الإقليمي، حيث بلغ متوسط العبارة (04004.) بانحراف معياري (1.19697).

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.87027) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الثالثة).

تحليل بيانات الفرضية الرابعة: هنالك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية في ليبيا والأمن الإقليمي

أولاً: التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة

وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية:

ISSN: 2706-6495

جدول رقم (4-13) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
انخفاض نسبة الزواج في المجتمع يؤدي إلى خلق المشكلات الأسرية بالتالي ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي	53	53	17	17	22	22	2	2	6	6
تساهم الحروبات القبلية والمليشيات في زعزعة الأمن الإقليمي	41	41	27	27	116	116	15	15	1	1
العادات والتقاليد في المجتمع خاصة الثأر ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي	40	40	39	39	12	12	8	8	1	1
ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الفقر والجوع والمرض والخلافات الأسرية له الأثر السلبي على الأمن الإقليمي	40	40	33	33	13	13	10	10	4	4
مفهوم الجهوية السائدة في المجتمع ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي	47	47	23	23	21	21	8	8	1	1
تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمن الإقليمي	43	43	16	16	17	17	15	15	9	9
تؤدي ظاهرة المحسوبية في التوظيف داخل المؤسسات إلى عدم الاستقرار العمل الحكومي وبالتالي الأمن الإقليمي	45	45	33	33	11	11	6	6	5	5
تداول السلطة المالكة بين فئات الأسرة المالكة ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي	41	41	35	35	12	12	5	5	7	7

يتضح من الجدول رقم (4-13) ما يلي:

1. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن انخفاض نسبة الزواج في المجتمع يؤدي إلى خلق المشكلات الأسرية بالتالي ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي حيث بلغت نسبتهم (70) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22) %.

2. إن غالبية أفراد العينة يوافقون (تساهم الحروبات القبلية والمليشيات في زعزعة الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (68) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (16) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم(16) %.

3. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (العادات والتقاليد في المجتمع خاصة الثأر ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (79) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (9) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) %.

4. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الفقر والجوع والمرض والخلافات الأسرية له الأثر السلبي على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (73) % بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (14) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13) %.

5. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (مفهوم الجهوية السائدة في المجتمع ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (70) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (9) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21) %.

6. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان (تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (59) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (24) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17) %.

7. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تؤدي ظاهرة المحسوبية في التوظيف داخل المؤسسات إلى عدم الاستقرار العمل الحكومي وبالتالي الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (78) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك(11) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11) %.

8. إن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تداول السلطة المالكة بين فئات الأسرة المالكة ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي) حيث بلغت نسبتهم (76) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (12) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) %.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الرابعة

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والإنحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

جدول رقم (4-14) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الرابعة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الدلالة	الترتيب
انخفاض نسبة الزواج في المجتمع يؤدي إلى خلق المشكلات الأسرية بالتالي ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي	1.17288	.91003	موافق بشدة	6
تساهم الحروبات القبلية والمليشيات في زعزعة الأمن الإقليمي	1.12528	.08004	موافق بشدة	2
العادات والتقاليد في المجتمع خاصة الثأر ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي	.96499	.91003	موافق بشدة	8
ارتفاع نسبة الوفيات بسبب الفقر والجوع والمرض والخلافات الأسرية له الأثر السلبي على الأمن الإقليمي	1.14040	.05004	موافق بشدة	3
مفهوم الجهوية السائدة في المجتمع ينعكس سلباً على الأمن	1.04693	.93003	موافق بشدة	7

الإقليمي				
تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمن الإقليمي	1.39041	.31004	موافق بشدة	1
تؤدي ظاهرة المحسوبية في التوظيف داخل المؤسسات إلى عدم الاستقرار العمل الحكومي وبالتالي الأمن الإقليمي	1.12146	.93003	موافق بشدة	5
تداول السلطة المالكة بين فئات الأسرة المالكة ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي	1.17189	.02004	موافق بشدة	4
إجمالي العبارات		4.14028		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2022

يتضح من الجدول رقم (4-14) ما يلي:

1/ إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات (الفرضية الرابعة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

2/ أهم عبارة من عبارات (الفرضية الرابعة) من وجهة نظر العينة هي (تساهم العنصرية والتفرقة بين شرائح المجتمع في عدم الاستقرار الأمن الإقليمي) حيث متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (.31004) بانحراف معياري (1.39041) وأقل عبارة هي (العادات والتقاليد في المجتمع خاصة الثأر ينعكس دورها سلباً في استقرار الأمن الإقليمي) حيث بلغ متوسط العبارة (.91003) بانحراف معياري (.96499).

3/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.14028) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على مجمل عبارات (الفرضية الرابعة).

5. أهم النتائج والتوصيات:

1.5. النتائج

1. الأزمة موقف يحتاج لبذل جهد للتعرف عليها ومتغيراتها وتفسير ظاهرها ومحاولة السيطرة على احداثها وتجنب مخاطرها ومن ثم تحديد الحل المناسب لما يمكن من استخدام إجراءات سليمة.
2. تتطلب السيطرة على الأزمة التحرك في ثلاثة اتجاهات تتمثل في التعامل مع العوامل المسببة للازمة والقوى الداعمة لها وكذلك العوامل ذات الصلة بها
3. الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية وحسب، فقد تبين من خلال الحالة الليبية أنّ غياب العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، وخطط التنمية المستدامة الواعدة والأهم غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا.
4. التهديدات الأمنية ليست وليدة البيئة الداخلية فحسب، فمن خلال الدراسة تبين لنا أنّ البعد الخارجي مهم في تغذية بواعث الأزمة وتمديدها عبر التدخلات الخارجية، التي تُعبّر عن تنافس مصالح الدول المتدخلة ولو على حساب مصلحة أمن واستقرار البلد محل الأزمة.

2.5. التوصيات:

1. ضرورة المعرفة الكاملة لتطورات الأزمة والإجراءات الفاعلة اللازمة لمواجهتها، كذلك يجب معرفة العوامل المسببة للازمة والقوى الداعمة لها والعوامل ذات الصلة بها.
2. ضرورة ان تتعاون دول الجوار الإقليمي لليبيا في إيجاد تحالف اقتصادي وعسكري شبيه بالاتحاد الأوربي يعمل على وضع قواعد واسس ملزمة تساعد في حفظ امن المنطقة وذلك بحل جميع النزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية بعيداً عن استخدام القوة.
3. يجب ان تعلم دولة ليبيا ان النفط يمثل مصدر تهديد لها إذا لم تعمل على وضع سياسة نفطية جديد تراعي مصالحها الاقتصادية والسياسية والتنموية في التحرشات والتدخلات الأجنبية فالمستفيد الأول من هذه الصراعات وتاجيجها هم متنافسون على مواردها.
4. يجب الحصول على نوع من الوفاق الوطني من خلال تشكيل رؤية مستقبلية توفيقية مشتركة تساعد الشعب الليبي على صياغة استراتيجية وطنية تساعد على استقراره وازدهاره الى جانب التصدي للأطماع الأجنبية الاستعمارية في العمل على وحدة ليبيا.

6. المراجع والمصادر:

1. حسين، محمد، الظاهر. (2013م). الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة الدراسات اليمنية، العدد48.
2. ربيع، حامد. (1984). نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (مصر: دار الموقف العربي.
3. شريف، سالم، حمد. (2000). إدارة الأزمات، القاهرة، دار النشر.
4. عز عبد الفتاح. (2005م). مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS،(القاهرة: الدار الجامعية.
5. محمد، خضر. (2016). مفهوم الاستراتيجيات، موقع موضوع الإلكتروني، 3 أبريل 2016م، www.mawdo3.com

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتور/ أمجد إسماعيل غندور، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.45.10